او على غيره وقضيه لزمه اخراج زكوته حتى الاحوال الماضية لوجوبها فيه كما يجئ في الضال والمغصوب
والمرهون والغائب وما اشتراه وتم حوله قبل القبض او جنس عنه باسر ونحوه لملاكه النصاب وحول ان
الحول لكن لا يجب الاخراج من ذلك الا عند رد المغصوب والضال وامكان السير للغائب
الوصول اليه فيخرج لما مضى عن جميع الاحوال الماضية **فصل** في قسمة الزكوة على المستحقين
والاصل فيه ذلك قوله تعالى انما الصدقات للفقراء الآية **ويجب صرف الزكوة الى الموجود**
من الاصناف الثمانية فان وجد والكلهم لحل الزكوة وجب العزو اليهم ولا يجوز ان
يحرم بعض الاصناف فان فقد بعضهم او بعض احاد الصنف ردة حصته من فقد او الفاضل
عن كفاية بعضهم على بقية الاصناف ونصيب المفقود من احاد الصنف على بقية الصنف
ولا نية قاشي مرزوك الى غيرهم لاختصار الاستحقاق فيهم ومحله اذا نقض نصيبهم عن
كفايتهم والا نقل ذلك الى الصنف اما الى عدمي الاصناف كلهم في البلد او فضل عنهم شيء فان
الكل في الاولى والفاضل في الثانية ينقل الى جنس مستحقه باقرب بلد الى بلد الزكوة فعلم
لا يجوز للمالك ولا يجزيه نقل الزكوة مع وجود مستحقيها بموضع المال حال الوجوب بمثم الى غيره
وان قربت المسافة لان بموضع اصناف البلد بعد احتياجهم اليها **وهم الفقراء والفقراء**
من ليس له زوج ولا اصل ولا فرع تكفيه نفقته ولا مال ولا كسب يقع موقعا من كفاية مطلقا
وعليه او مسكنا كمن يحتاج لعشرة ولا يجد الا ثلاثة وان كان صحيحا يسئل الناس او كان له ضيعة
ومسكن يحتاج اليه وعبد يخدمه وان تعدد حاجته من ذلك ولا اثر لقدرته على كسب حرام او غير
لائق بمروءته ومن ثم افتى الغزالي بان لارباب البيوت الذين لم يتجروا في التجارة بالكسب اخذ الزكوة
ويعطى مرغاب ماله لمسافة القصر قال القفال بشرط ان لا يجد من يقرضه او يتوجل الى
حضوره او حلوله لا من دينه فقد وجد الا ان صرفه في الدين لمكفي نفقة قريبه الاخذ
من باقي السهام ان كان من اهلها حتى من تلزمه ولو لم تكتف الزوجة بنفقة زوجها اعطيت
من سهم المساكين ويسن لها ان تعطي زوجها المستحق من زكوتها **والصنف الثاني المساكين**
والمسكين من لم يملك ما يسد معظم او نصف حاجته بملك او كسب حلال لائق ولكنه لا يكفيه لكن يحتاج الى
عشرة وعندك ثمانية لا تكفيه الكفاية اللائقة به بحاله من مطعم وملبس ومسكن وغيرها
مما مر وان ملك اكثر من نصاب والعبرة في عدم كفاية الفقر في العمر الغالب بناء على الاغلب
انها ما يعطيان كفاية ذلك ولا يمنع الفقر او المسكنة استغناؤه عن كسبه بحرفة او قوة

وبالفقه او بالتفسير او بالحديث او ما كان آلة لذلك وكان تاقي فيعطى ليتفرغ لتحصيله
لعموم نفعه وتعليه ولكونه فرض كفاية ومن لم يعط المشتغل بنوافل العبادات
وملازمة الخلوات لان نفعه قاصر على نفسه ولا ينبغي ايضا كتب المشتغل بما ذكر ان احتاجها
للتكسب كالمؤدب والمدرس باجرة او للقيام بفرض من يخوافتاء وتوريس من غير اجرة
لان ذلك من الحاجات المهمة وكذلك كتبه من يطلب نفسه او غيره وكتب الوعظ وان كان
بالبلد واعظ لجلاء في كتب التواريخ المشتملة على الوقائع دون تراجم الرجال ونحوها
وكتب الشعر الخالية عن نحو الرقائق والمواعظ ومن له عقار ينقص دخله عن كفايته
يعطى تمامها ومن نذر صوم الدهر ولم يمكنه ان يكتسب مع الصوم كفايته جاز له الاخذ وكذا
من يكتسب كفايته لكن يحتاج للنكاح فله اخذ ما يتزوج به لانه من تمام كفايته **والصنف**
الثالث الغارمون اي المدينون وهم انواع الآتي ذكرها لمن استدان لدفع فتنة بين متنازعين
فيعطى ما استدانه لذلك وان كان غنيا بنقد او غيره لعموم نفعه والثاني من استدان
لقراضيف وعمارة مسجد وقنطرة وفك اسير ونحوها من المصالح العامة فيعطى وان
كان غنيا لكن بغير نقد والثالث من استدان لنفسه لطاعة او مباح او لمعصية وصرفه
في مباح او لمباح وصرف في معصية ان عرف قصد الاباحة اولا لكن لا يضد قوله وبه اي
لمعصية وصرفه فيها للكنه تاب وغلب على الظن صدقه في توبته فيعطى في هذه الاحوال
كلها قدر دينه ان حل وعجز عن وفائه ثم ان لم يكن معه شيء اعطي الكل والا ان كان بحيث لو
قضى دينه صار معه بحيث تسكن تركه لصاحبه صار ما يكفيه فاعطى ما يقضي به
باقي دينه والرابع الضامن فيعطى ان اعسر وحل المضمون وكان ضامنا لمعسر او موسر لا يرجع
هو عليه كان ضمنه بغير اذنه ومن قضى دينه بقرض استحق بخلاف من ضمن واذن لم يخالف
وقاضي دفع لمدينه بشرط ان يرد هاله عن دينه لم يجز ولا يصح قضاء الدين بها وان نوى ذلك بلا شرط لم يضر وكذا ان وعد المدين بلا شرط ولا يلزمه الوفاء به وعد ولو قال
لمدينه اقض دينك واردده لاركاة فاعطاه برئ من الدين ولا يلزمه اعطاؤه ولو قال المدينه
جعلت دينك الذي عليك زكوة لم يجز بل لابد من قبضه منه ثم دفعه له عن الزكوة **والصنف**
ابناء السبيل اي الطريق سموا بذلك لملازمتهم له **وهم المسافرون والمولدون للسفر المباح**
المحتاجون بان لم يكن معهم ما يكفيهم في سفرهم فمن سافر كذلك ولو لنزهة او كان غريبا محتاجا

Copyright © King Saud University